

التحديات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أمودجا

The Asymmetric threats in the Algerian border regions: drug trafficking and smuggling as a model



شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

cherifaklaa@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/11

تاريخ الاستلام: 2021/04/30

ملخص:

سيتم في هذا البحث التركيز على موضوع له علاقة بالتنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية وتلك التحديات اللاتماثلية التي أثرت فيها، وذلك من خلال تبيان واقع تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية وعوامل تفاقمها، وكذا مسارات ومسالك عمليات التهريب وطبيعة التحديات التي تخلقها عبر المناطق الحدودية على الأمن الوطني الجزائري، ليخلص البحث إلى أن تجارة وتهريب المخدرات عبر مناطق الظل الحدودية قد نمت في ظل غياب مشاريع التنمية فيها، كما قد شكلت أيضا أحد التحديات اللاتماثلية التي أثرت على الأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: التحديات اللاتماثلية؛ المناطق الحدودية؛ تجارة؛ تهريب؛ المخدرات.

Abstract:

This paper focuses on a topic related to sustainable development in the Algerian shadow border areas, growing asymmetric prevalent and influencing threats, further, clarifying the reality and the factors monitoring the drug trade and smuggling along the Algerian borders, drug smuggling paths and tracts turnig to additional threats across border areas to the Algerian national security. The core conclusion is the absence/ luck of development projects in the borders; led to asymmetric threats that affecting national security.

key words: The Asymmetric threats; border areas; trade; smuggling; drugs.

1. مقدمة:

تعتبر تجارة وتهريب المخدرات من التحديات اللاتماثلية عبر المناطق الحدودية الجزائرية والتي أثرت بشكل كبير على الأمن الوطني وبخاصة الأمن المجتمعي، وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التهريب هذه عبر الحدود، ليست بالجديدة وقد لجأ لها سكان المناطق الحدودية والتي هي في الأصل مناطق ظل حدودية لغياب البدائل من طرف الحكومة والذي كان هو من أهم أسباب تفاقمها، بالإضافة إلى أن سكان الحدود دائما تجمعهم علاقات عائلية وقربا مع سكان المناطق الحدودية الأخرى في الجهة المقابلة، وهو ما سهل من عملية ربط الاتصال بينهم، محملين السلطات المحلية مسؤولية غياب التنمية في تلك المناطق المهمشة التي لا يتم تضمينها في برامج التنمية، وحتى الزيارات الرسمية التفقدية لها تكاد تعد معدومة إن لم نقل تكون كل خمس سنوات لما تكون هناك حملات انتخابية سواء كانت رئاسية أو تشريعية برلمانية، الأمر الذي جعل من تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية أمرا واقعا ومفروضا بحكم الظروف المعيشية القاسية التي تعيشها مناطق الظل الحدودية، ونتيجة لتلك العلاقة الطردية لغياب التنمية والجنوح نحو تهريب المخدرات والإتجار بها، أصبحت واقعا وتهديدا لا تماثليا يهدد الأمن الوطني الجزائري.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى معالجة موضوع التحديات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية وذلك من خلال التركيز على أحد أهم تلك التحديات والمتمثلة في تجارة وتهريب المخدرات، والتي لها علاقة بغياب التنمية في تلك المناطق وخاصة منها مناطق الظل الحدودية التي يستغلها تجار ومهربو المخدرات في جانبي الحدود، وذلك بالتطرق إلى واقع تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية وعوامل تفاقمها، وتبيان مختلف مسارات ومسالك عمليات التهريب، مع محاولة إبراز طبيعة التحديات التي تخلقها تجارة وتهريب المخدرات على الأمن الوطني الجزائري.

إشكالية البحث :

إن الموضوع البحث يقف بإثارة تساؤلات عدة حول تأثير غياب التنمية المستدامة في المناطق الحدودية في الجزائر والتي استفحلت فيها نسب البطالة العالية والتمهيش في جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى الجنوح نحو تجارة وتهريب المخدرات، وهو ما أمكن من صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة فيما يلي: ما طبيعة التهديد الذي تخلقه تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية على الأمن الوطني؟

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذا البحث معالجة موضوع: "التحديات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أمودجا"، وعن ذلك من بالاعتماد على المحاور التالية:

- 1 - واقع تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية وعوامل تفاقمها.
- 2 - مسارات ومسالك تهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية الجزائرية.
- 3 - طبيعة التحديات التي تخلقها تجارة وتهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية على الأمن الوطني الجزائري.

2. واقع تجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية وعوامل تفاقمها:

تعتبر برامج التنمية التي تديرها الدولة غير متسقة مع معدلات الزيادة السكانية، إذ فشلت مختلف الحكومات في الجزائر مرارا وتكرارا في إقامة نمط توزيع منتظم للاستثمارات في مناطقها الداخلية وعلى وجه الخصوص المناطق الحدودية، وفي ظل ذلك ازدادت نسب البطالة وخاصة في تلك المناطق، والتي أصبحت متفشية بشكل كبير فيها (غانم، 2020)، الأمر الذي جعل شباب وأهالي تلك المناطق يلجأون إلى مختلف الطرق لكسب العيش حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة كتجارة وتهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية، حيث تتعامل وتتشارك في ذلك مع شبكات أخرى متواجدة وراء الحدود من دول أخرى مجاورة.

إذ يتميز الموقع الجغرافي للجزائر بوجودها بين منطقتين حساستين لإنتاج القنب واستهلاكه، ولذلك تعتبر بلد عبور في ميدان الاتجار غير المشروع للمخدرات باتجاه أوروبا التي تظل أكبر سوق للقنب الهندي بسبب ارتفاع الطلب على هذه المادة المخدرة، كما أن كمية كبيرة من القنب يتم إنتاجه في المغرب ويتم تمريره عبر الجزائر في توجّهه إلى بلدان أوروبا الغربية والشرق الأوسط، وتجدر الإشارة إلى أن الإنذار الأول بالنسبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر إنما يعود إلى سنة 1975 عندما اعترضت مصالح مكافحة المخدرات 3 طن من القنب، والقبض على مهربها الذين كان أغلبهم من الرعايا الأجانب، كما تم أيضا في سنة 1989 حجز 2 طن من القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص، ومن ذلك الوقت أصبح تدفق المخدرات من مادة القنب مستمرا بلا انقطاع، وبشكل مضطرب إلى الوقت الحالي، وزيادة على تهريب القنب على الحدود الجزائرية، دخلت أنواع جديدة إلى السوق الجزائري مثل الكوكايين والهروين والأفيون سنة 1992، حيث يتم إدخالها للتراب الوطني في طرود بريديّة قادمة من أوروبا أو عن طريق الشحن الجوي والبحري، وهناك كميات أخرى تدخل من الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية عن طريق الشبكات التي تملك نقاط اتصال في العاصمة وفي المراكز الحضرية الكبرى وكذا المناطق الحدودية، وفي سنة 2007 دخل نوع جديد لم يكن معروفا قبلا وهو مخدر "الكراك" الذي يعد أخطر أنواع المخدرات (براك، ساحلي، 2018، ص 182).

جدول رقم (01): الكميات المحتجزة من مادة القنب الهندي والمؤثرات العقلية ما بين

سنوات 2013 – 2017

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
القنب / كغ	211512.773	181942.901	126685.774	106035.364	48903.194
المؤثرات العقلية	117597 قرص	1050612 قرص	637961 قرص	1024175 قرص	1103896 قرص

المصدر: صورية براك وهشام ساحلي، 2018، ص. 182.

وقد ازدادت الفروع الأربع من المخدرات (الكوكايين، الأفيون، الهروين، الكراك) بصفة معتبرة بعدما كانت بكميات محدودة جدا في سنوات سابقة، بسبب تعاقب أعداد المهاجرين السريين القدمين من بلدان جنوب الصحراء نحو أوروبا مروراً بالجزائر، وقد أصبحت الصحراء الجزائرية أهم مناطق العبور المفضلة لمهربي وناقلي المخدرات من أمريكا اللاتينية (براك، ساحلي، 2018، ص 183)، نظرا لموقعها الذي يتوسط جميع دول المغرب العربي ونظرا لكون الجزائر أقل خطرا من الدول المجاورة والتي تشهد اضطرابات أمنية وعدم استقرار، أنظر الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): الكميات المحتجزة من الكوكايين والهروين والأفيون والكراك ما بين

السنوات: 2013 – 2017

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
الكوكايين	غ 3790.487	غ 1245.626	غ 88287.394	غ 59099.411	غ 6096.687
الهروين	غ 868.299	غ 339.11	غ 2573.754	غ 1403.823	غ 990.963
الأفيون	500 غ خشخاش 2721 نبتة	41325 خشخاش 7470 نبتة	14 غ بذور الأفيون	1060 نبتة 554.380 غ بذور الأفيون	-
الكراك	-	-	غ 48.3	غ 23	غ 631.200

المصدر: صورية براك وهشام ساحلي، 2018، ص. 183.

وكمثل تهريب القنب والكوكايين والاتجار بهما عبر المناطق الحدودية الجزائرية، ينتشر الاتجار أيضا بالأدوية المخدرة الموصوفة والأدوية الاصطناعية المهلوسة بسرعة في جميع أنحاء المغرب العربي، حيث صادر السلطات بشكل روتيني كميات ضخمة من الأدوية مثل: كلونازيبام (ريفوتريل)، ترامادول، ديازيبام، بوبرينورفين (سوبوكسون، سوبوتكس) وسيلدينافيل (فياجرا)، وكذلك الأقراص المخدرة غير المشروعة مثل: الإكستاسي والكيثامين والفينيثيلين (الكابتاغون)، ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 صادرت الجزائر وحدها ما يقرب من مليوني حبة من تلك الأقراص المخدرة والمهلوسة، بزيادة قدرها 33% عن نفس الفترة من العام السابق 2018، وعلى عكس المخدرات لا يوجد اتجاه معين لتهريب الأدوية الموصوفة والعقاقير الاصطناعية في دول المغرب العربي، إذ أن هناك تدفقات متعددة المصدر، بعضها يتجه إلى الشرق أو الشمال، والبعض الآخر إلى الغرب أو الجنوب، ويتم تهريب بعض الأدوية إلى المنطقة عبر السفن والحاويات سائبة، والبعض الآخر يتم نقله عبر الطائرات، في حين يتم الحصول على العديد من الأدوية الأخرى عن طريق الاحتيال من الصيدليات في كل بلد مغربي (Matt Herbert, Gallien, 2020, p 21)، أنظر الجدول رقم (03).

جدول رقم (03): الاتجار بالأدوية الموصوفة والأدوية الاصطناعية المخدرة الغير مشروعة في دول المغرب العربي

TYPES OF PRESCRIPTION MEDICATION AND SYNTHETIC DRUGS CONFISCATED IN MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA AND LIBYA				
Apettin	Arbinil	Artane	Aymoxat	Captagon
Dexon	Diazepam	Ecstasy	Equanil	Ilko
Imovane	Ketamine	Kietyl	Largactil	Lyrica
Lysanxia	Motival	Parkidyl	Parkinane	Pregabalin
Prelika	Regapen	Rivotril	Roxil	Sénestra
Subutex	Tanakan	Temesta	Tramadol	Tranxene
Valium	Valzepam	Viagra		

المصدر: Matt Herbert and Max Gallien, (2020), p. 21.

ويعزى تنامي تجارة وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية وتفاقمها خاصة في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل يمكن إيفادها فيما يلي:

- 1 – القرب الجغرافي من مناطق زراعة المخدرات: حيث تجاور الجزائر دولة منتجة للمخدرات على طول مسافة 1556 كم، مما يُصعب جهودها للحد والسيطرة على تدفق المخدرات عبر حدودها الغربية والجنوبية الغربية، خاصة في ظل غياب التنسيق الأمني المشترك على الحدود، ونفي المغرب المستمر لالتهمات الجزائر المتعلقة بالتدفقات الكبيرة المستمرة للقنب المغربي عبر حدودها، علما أن أكثر من 90% من عمليات ضبط الكيف المغربي يكون اتجاهه الحدود بين الجزائر وليبيا، ومنها يصل إلى مصر ويوزع عبر صحراء سيناء باتجاه الأردن ودول الشرق الأوسط (براك، ساحلي، 2018، ص 183).
- 2 – الانقلات الأمنية في تونس وليبيا: لقد ضاعفت عصابات تهريب المخدرات من نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة، تزامنا مع تدهور الوضع الأمني في تونس وليبيا واتساع المناطق الغير الخاضعة لسيطرة الدولة، مما جعل نقل شحنات المخدرات عبر الحدود الصحراوية أكثر سهولة، إضافة إلى انتشار استهلاك الحشيش في كل تلك الدول التي يعاني مواطنوها من مشاكل اجتماعية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المضطربة (براك، ساحلي، 2018، ص 184)، كما أن اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا ووجود مناطق غير خاضعة لسيطرة أي حكومة في هذا البلد، شجعا عصابات التهريب على نقل كميات كبيرة من المخدرات إلى دول الشرق الأوسط، مروراً بالجزائر وليبيا، هذه الأخيرة التي يستفيد مهربي المخدرات من حالة الفوضى السائدة فيها لنقل المزيد من الحشيش والكوكايين القادمين من أميركا اللاتينية إلى تونس ومصر عبرها (تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، 2017، ص 20)، لينقل إلى الشرق الأوسط وأوروبا الغربية.

3 – انتشار ظاهرة الفساد السياسي في دول الجوار الجغرافي: لقد ارتبطت زيادة التجارة غير المشروعة وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية بتدفق كميات كبيرة من المخدرات الصلبة (الكوكايين والهروين) من أمريكا اللاتينية إلى دول الجوار (موريتانيا، النيجر ومالي)، وكذا ظاهرة تنامي الفساد السياسي وتورط مسؤولين سياسيين في تجارة المخدرات، حيث شهدت السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق الموريتاني "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع" مشاركة مسؤولين أمنيين كبار ورجال أعمال في عمليات تهريب المخدرات خاصة الكوكايين، وأظهرت مضبوطاتها الكبيرة ما بين سنتي 2007 – 2008 الروابط القائمة بين رموز النظام وتجارة المخدرات، كما استخدمت الاتهامات بالمتاجرة في المخدرات كأداة سياسية هامة في الصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة كمثال اعتقال ابن شقيق الرئيس الموريتاني السابق وضابط اتصال الأنتربول في موريتانيا لعلاقته بعملية تهريب الكوكايين سنة 2007، أما في النيجر فتتم عملية تهريب المخدرات عبر الحدود بتواطؤ كامل من السلطات وتحت إشراف الرئيس السابق "مامادو تانجا Mamadou Tandja" وكذا رجال أعمال وشخصيات هامة في السلطة في شمال النيجر، بالإضافة إلى القادة السابقين المتمردون التوارق الذين يحتلون اليوم وظائف عليا، وهذا ما يفسر أن عمليات ضبط شحنات المخدرات نادرة في شمال النيجر، وهي منطقة عبور رئيسية نحو الجزائر بسبب غض الحكومة الطرف عن تهريب المخدرات والأسلحة للحفاظ على الاستقرار في شمال النيجر، كما توسعت عمليات التهريب في المنطقة الجنوبية للجزائر بسبب اندلاع التمرد في شمال مالي (التوارق في كيدال) وانخراط الزعماء المحليين والدولة ورجال الأعمال فيها بتجارة المخدرات، وقد أخذت الصراعات المرتبطة بتهريب المخدرات في شمال مالي بعدا سياسيا، حيث يستخدم زعماء القبائل مداخلهم المتأتية من تهريب المخدرات لزيادة نفوذهم السياسي في الانتخابات التشريعية المحلية والوطنية، مثل زعماء قبيلة "لمهر" في منطقة "غاو" وزعماء قبيلة "برايش" في منطقة "تمبكتو" الذين لعبوا دورا سياسيا كبيرا بالاعتماد على تهريب المخدرات، ونجحت الشخصيات المرتبطة بالتهريب في الضغط على قيادة مالي لإنشاء منطقة إدارية منفصلة "تاو ديني" وعدة مناطق جديدة في سياق عملية إصلاح إداري تم اعتمادها قبل اندلاع أزمة 2012 (براك، ساحلي، 2018، ص 183-184).

4 – عدم تسوية قضية الصحراء الغربية: تعد مسألة الصحراء الغربية أهم نقاط الخلاف الجزائري – المغربي التي تحول دون إمكانية التنسيق الأمني المشترك للقضاء على مشكلة التجارة غير المشروعة بالمخدرات على الحدود الغربية الجنوبية والجنوبية للجزائر، كما تشكل مخيمات اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف ثغرة أمنية تتعلق باستفادة الصحراويين من وضعهم في المنطقة وضعف مراقبة الدولة مما يسهل مشاركتهم في تهريب المخدرات بسبب أوضاعهم الاقتصادية، ففي سنة 2010 أوقفت القوات الأمنية المالية شبكة تهريب المخدرات في منطقة الصحراء تدعى "البوليساريو" بسبب أن 90% من عناصرها مصدرهم مخيمات البوليساريو في تندوف، حيث نشطت هذه الشبكة على الحدود المالية – الجزائرية وقامت بنقل كميات كبيرة من المخدرات عبر الصحراء نحو أوروبا، ومن بين أعضائها الموقوفين "بريكة

ولد الشيخ" عضو منظمة البوليساريو، و"فراح ولد حمود معطا الله وهو عسكري سابق يقيم في تندوف، و"لحسن علي ولد إبراهيم" المولود في الجزائر (براك، ساحلي، 2018، ص 184).

5 – النزاع في مالي: على الرغم من تحصين الحدود الجزائرية وفرض حراسة مشددة على الشريط الحدودي ومراقبة حركة تنقلات الأشخاص والسلع، وفرض رخص للتنقل من منطقة إلى أخرى، إلا أن النزاع في شمال مالي زاد من حجم عمليات التهريب نظرا لزيادة أعداد اللاجئين، وهو الأمر الذي استغلته مافيا التهريب التي غالبا ما تعمل مع أو تحت إمرة الجماعات المسلحة للحصول على الأسلحة مقابل تهريب هذه المواد (الكبير، 2015).

ويمكن القول أن ارتفاع الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر تعزى إلى عاملين: يتعلق الأول بخطة تأمين الحدود ومحاربة تهريب المخدرات وتفكيك شبكات الإتجار بها، حيث أنشأت السلطات الجزائرية 28 مركزا (وفقا لسنة 2013) متقدما على طول الحدود الجزائرية المغربية في سياق خطة أمنية لتثبيد مراقبة الحدود ومنع تهريب المخدرات، ويتعلق العامل الثاني بتدهور الوضع الأمني بمنطقة الساحل والحرب في شمال مالي، حيث يستغل تجار المخدرات ذلك ويعملون على نقل سلعتهم مهما كان الثمن عبر الجزائر نحو الشرق الأوسط وأوروبا، ما أتاح لمصالح الأمن الجزائرية سهولة كشف محاولات تهريب المخدرات وحجزها (لحياني، 2013).

3. مسارات ومسالك تهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية الجزائرية:

وفقا لما تم الإشارة إليه سابقا حول عوامل تفاقم تجارة وتهريب المخدرات وكذا العلاقة التشابكية بينها وبين أشكال الجريمة المنظمة الأخرى، فإن تلك الوضعية قد عززت مسالك ومسارات تهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية الجزائرية والتي هي في غالبيتها مناطق ظل، وفيما يلي يمكن إيضاح تلك المسالك والمسارات:

1 – المسالك الحدودية الغربية: تشهد هذه المسالك تدفقا كبيرا ومستمرا لمادة القنب الهندي القادم من المغرب، وهذا بسبب انعدام التنسيق الأمني الحدودي المشترك بين الجزائر والمغرب للقضاء على شبكات تجارة وتهريب المخدرات، كما تعتبر من أهم المنافذ التي تراهن عليها عصابات التهريب والمتاجرة في المخدرات ما بين المغرب والجزائر خاصة ولاية تلمسان الحدودية، لاعتبارات عديدة أهمها كثافتها السكانية وقربها من الشبكات الطرقية، والأهم من ذلك هو قرب المنطقة من حقول زراعة القنب الهندي بالأقاليم الشرقية للمغرب، إضافة إلى امتداد هذه الحدود على طول 170 كم، من شاطئ "مرسى بن مهيدي" شمالا إلى تراب بلدية "العريشة" جنوبا في حدود ولاية النعامة، أغلبها مناطق غير أهلة بالسكان وتعدم فيها معالم حياة التنمية الفلاحية والاقتصادية (براك، ساحلي، 2018، ص 183-184).

يمر معظم تهريب المخدرات عبر المغرب العربي على طول الثلث الشمالي للحدود المغربية الجزائرية، حيث تتركز تقريبا بين منطقتي "فجيج" و"السعيدية"، فشحنات التهريب في هذه المنطقة عديدة، تتم في بعض الأحيان بشكل فردي فغالبا ما تتراوح ما بين 10 و30 كغ، إذ أن الشحنات التي يبلغ وزنها 100 كغ أو أكثر تكون مكشوفة في بعض الأحيان، وتتم أيضا جنوبا على الحدود في مناطق حول النعامة وبشار وتكون

الشحنات بشكل أكبر، وغالبا ما يصل إلى عدة المئات من الكيلوجرامات، فعلى سبيل المثال ومدى يومين في خلال شهر ماي 2019، اعترضت السلطات الأمنية الجزائرية أكثر من ثلاثة أطنان من مادة القنب الهندي، أثناء تهريبها عبر الحدود قرب مدينة "عين الصفراء" بالنعامة، أين تهيمن شبكات التهريب المغربية الكبيرة على التجارة عبر الحدود، والذين يتعاقدون مع مهربين من داخل الحدود الجزائرية أين يتم تجنيد المتاجرين الشباب من المناطق الحدودية لنقل المخدرات عبر الحدود باستخدام حقائب الظهر أو تحميلها على الحمير عبر الشبكات الحدودية (Matt Herbert, Gallien, 2020, p14).

2 – المسالك الحدودية الشرقية: لقد تفاقم نشاط تهريب المخدرات على الحدود الشرقية الجزائرية في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية التي تشهدها تونس وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا، حيث وجدت عصابات التهريب ملاذا آمنا وطرقا سهلة للتهريب نسبيا في ليبيا، التي تعمها الفوضى منذ سنة 2011 إذ استغلت عصابات التهريب ذلك وضاعفت من نشاطها في المناطق الصحراوية ونقلت شحنات المخدرات عبر الحدود الصحراوية بكل سهولة إثر فقدان المؤسسات الأمنية الليبية السيطرة على أجزاء عديدة من مناطقها، موازاة مع قلة عدد مراكز المراقبة الحدودية على طول جانبي الحدود بين الدول المعنية، خاصة بولايات: الوادي، تبسة، سوق أهراس، الطارف، وهي أحد منافذ المهربين للمخدرات خاصة في المناسبات أين تنقص حالة التأهب الأمنية (براك، ساحلي، 2018، ص 185)، كما يتم نقل كمية كبيرة عبر الحدود التونسية في الولايات الحدودية: "جندوبة" و"الكاف" و"القصرين" برا أو بالقرب من "طبرقة" عبر الحدود البحرية بين تونس والجزائر (Matt Herbert, Gallien, 2020, p14).

كما أن هناك طريق ثان من الحدود المغربية الجزائرية يمر عبر وسط الجزائر، ويمر غالبا عبر مدن: غرداية، ورقلة والوادي وأحيانا وصولا إلى مدينة تبسة، هذه الشحنات يتم تهريبها إلى تونس عبر المدن التونسية الحدودية: القصرين، قفصة وتوزر، وتنتقل الشحنات الكبيرة على هذا الطريق أيضا من الوادي إلى أقصى الجنوب ليصل إلى تونس بالقرب من نقطة العبور الرسمية في "البرمة" وعبر نقاط أخرى، كما أن هناك مسلكا آخر أين يتم نقل بعض القنب على طول طريق وسط الجزائر يتم تهريبها مباشرة إلى ليبيا في وُحول مدينة "الدبداب" الجزائرية والليبية نحو مدينة "غدامس" على غرار الحدود المغربية الجزائرية، فشحنات المخدرات التي تعبر إلى تونس قد جلبتها شبكات التهريب الجزائرية إلى الجانب الجزائري من الحدود المغربية ثم انتقلت إلى الشبكات التونسية عبر الحدود، وغالبا ما تحدث عمليات النقل هذه في الليل عندما تقوم قوات الأمن بدوريات أقل نشاطا على الجانب التونسي من الحدود، وفي هذا الإطار أوضح مسؤول أمني تونسي أن التضاريس الوعرة تتيح على طول الحدود إمكانية التجارة بالمخدرات بقوله أن: "هناك أجيال متعددة متورطة في تجارة المخدرات بين الجزائر وتونس"، ويتم نقل بعض شحنات القنب من المناطق الحدودية التونسية إلى تونس العاصمة أو المناطق السياحية الساحلية لتزويد السوق الداخلية للبلاد، أما الشحنات الأخرى فيتم تهريبه إلى أوروبا من نقاط المغادرة على طول الساحل الشمالي لتونس، ومع ذلك فإن هناك حجم كبير من شحنات القنب تذهب شرقا نحو ليبيا، خاصة تلك القادمة من المناطق المحيطة بالمدن التونسية: طبرقة، القصرين وتوزر، أين تتبع هذه

الشحنات الطرق الثانوية من الطريق السريع الرئيسي بين الشمال والجنوب، قبل المرور عبر مدينة "قابس" والتوجه نحو الحدود الليبية لتدخل التراب الليبي، حيث أن بعضا من شحنات التهريب تتم عبر ميناءي "رأس أكادير" و"الذهبية" وميناء "وازين" (Matt Herbert, Gallien, 2020, p15)، ونظرا لتشابك شبكات التهريب ببعضها الأمر الذي دفع بالمديرية العامة للجمارك وبالتنسيق مع وزارة الداخلية إلى تنصيب 23 مركزا حدوديا جديدا، مرتبطة فيما بينها بمنظومة إلكترونية متطورة لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود الشرقية، وهذه المنظومة مشكلة من كاميرات مراقبة تعمل على مدار 24 ساعة ومجهزة بنظام الرؤية الليلية (براك، ساحلي، 2018، ص 185).

3 – المسالك الحدودية الجنوبية: لقد لجأت شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى محوريين حدوديين آخرين على الجهة الجنوبية للجزائر لتهريب المخدرات وهما:

المحور الأول: تنقل المخدرات من المغرب مرورا بصحراء الجزائر (تندوف، بشار، غرداية، ورقلة، إليزي، والوادي)، ثم ليبيا وتونس باتجاه الشرق الأوسط.

المحور الثاني: تنقل المخدرات من المغرب إلى جنوب غرب الجزائر، فمقاطعة "اغليط" بالنيجر ثم تشاد والسودان متجهة نحو الشرق الأوسط وأوروبا الغربية، إذ سهلت جغرافية المنطقة الصحراوية من تنامي شبكات تهريب المخدرات التي دعمتها التنظيمات الإرهابية التي استقرت بمنطقة الساحل الإفريقي (براك، ساحلي، 2018، ص 186).

وتجدر الإشارة على أن تهريب المخدرات عبر الشريط الحدودي بأقصى الجنوب الجزائري على نقاط التماس مع دول الجوار، خاصة بمنطقتي "برج باجي مختار" و"تيمياوين" الواقعتين أقصى الجنوب، والقريبتين من شمال مالي، حيث تبعد منطقة "تيمياوين" الحدودية عن مدينة "الخليل" المالية مسافة 5 كيلومترات فقط (الكبير، 2015)، ففي أقصى جنوب الجزائر وعلى طول الحدود مع شمال مالي المضطرب تزداد عمليات تهريب المخدرات والأسلحة، هذه الظاهرة التي ازدادت حدتها بعد أن أصبحت مصدر دخل مهم لبعض الجماعات المسلحة النشطة هناك، وقد تفاقمت ظاهرة التهريب في الجنوب الجزائري، ما أثر بشكل مباشر على اقتصاد البلاد خاصة بعد انهيار أسعار البترول، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الظاهرة، إلا أن المهربين يستغلون عدم الاستقرار في شمال مالي ودول الساحل لمزاولة نشاطهم وبشكل مكثف (الكبير، 2015).

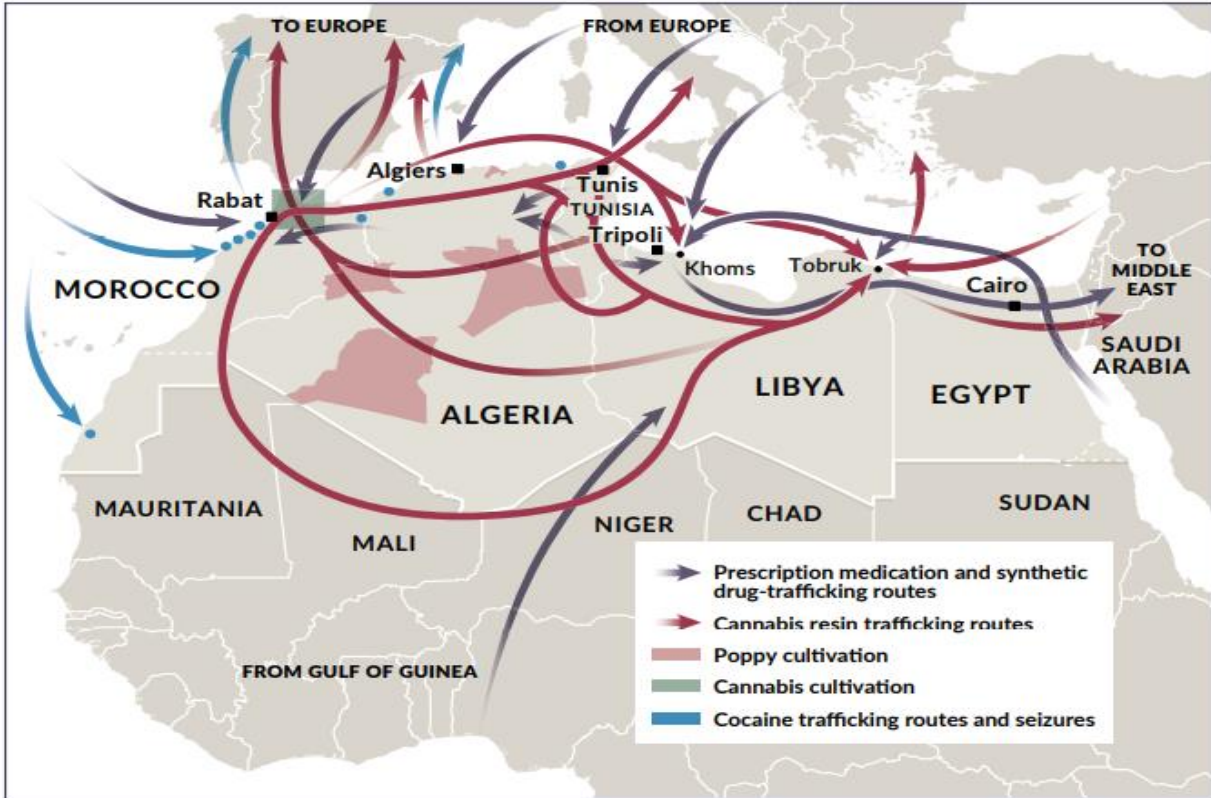
كما يمر طريق ومسلك آخر لتهريب المخدرات من المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية المغربية – الجزائرية إلى الجنوب نحو مدينة بشار، ثم أدرار ثم الاتجاه به شرقا إلى ولاية إليزي، حيث تعبر إلى ليبيا، وتجدر الإشارة على سبيل المثال أنه تم الاستيلاء في أواخر عام 2019 على أكثر من طن من القنب بالقرب من منطقة "عين أميناس" على الحدود الليبية (Matt Herbert, Gallien, 2020, p15-16).

وقد شهدت الحدود الجنوبية أيضا تدفقا للكوكايين والهروين من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا نحو دول الساحل ثم إلى الجزائر باتجاه أوروبا، وهنا تتنوع الطرق البرية عبر الساحل حيث يتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية (غينيا وموريتانيا) برا إلى شمال مالي ثم إلى الجزائر وليبيا فالشرق الأوسط

وأوروبا الغربية، وتأتي المنطقة الجنوبية في المرتبة الثانية من الجهة الغربية فيما يتعلق بنسبة الكميات المحجوزة من القنب، إذ بلغت 16.90% سنة 2017 و17.29% سنة 2016 لترتفع إلى 36.14% سنة 2015 بسبب اتساع النشاط الإرهابي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي في منطقة الساحل الإفريقي، وتوسع عمليات التهريب في شمال مالي وتوظيف السيطرة على تهريب المخدرات كأداة بارزة في ديناميكيات الصراع في هذه المنطقة (براك، ساحلي، 2018، ص 186).

وتصل شحنات الكوكايين المهربة بسهولة أيضا عبر البحر إلى موانئ غرب إفريقيا في السنغال وليبيريا وغينيا وحتى موريتانيا، ثم ينقل الكوكايين إلى الشرق الأوسط حيث يكثر الطلب عليه في الأسواق الجديدة التي تمتد من مصر إلى الخليج والأراضي المحتلة الفلسطينية وتركيا، وتنقل المخدرات من الحدود المغربية الموريتانية إلى الجزائر بعد مرورها من منطقة العيون بالصحراء الغربية، حيث تهرب إلى النقطة الحدودية المالية "الخليل" التي تتواجد في الحدود مع الجزائر، والتي تعتبر أهم أسواق السلاح والمخدرات والبنزين والهيريون والكوكايين والسيارات الرباعية والسجائر الأجنبية وكل ما يمكن أن تتاجر فيه العصابات، وبعدها يتم تهريب المخدرات عبر الشريط الحدودي بين مالي والنيجر ومن النيجر إلى الصحراء التي توجد بين "ديركو" بليبيا وتشاد لتتجه مباشرة إلى الصحراء المصرية أين تباع إلى بارونات المخدرات الذين يشرفون على إعادة توزيعها من جديد على مناطق متفرقة من الشرق الأوسط (تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، 2017، ص 20)، أنظر الخريطة رقم (01).

خريطة رقم (01): مسالك ومسارات تهريب المخدرات في دول شمال إفريقيا وموقع الجزائر منها



المصدر: Matt Herbert and Max Gallien, (2020), p. 3.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تحدث أحيانا تغييرات في طرق ومسارات التهريب وترجع إلى حد كبير إلى الاضطرابات في مناطق العبور الأخرى، ولا سيما منطقة الساحل الإفريقي، حيث أدى العنف المتزايد وعدم الاستقرار والمراقبة من قبل الجهات الفاعلة الدولية إلى ترك المهربين المتاجرين بالمخدرات يبحثون عن طرائق أخرى، وهذا من خلال ربط شبكاتهم مع العناصر المهربة الأخرى الموجودة بالفعل في شمال إفريقيا، حيث تعتبر منطقة المغرب العربي تحديدا ذات أهمية كبرى وكنقطة عبور وذلك بسبب جغرافيته الواقعة بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، كما تعتبر هذه المنطقة - التي يتوسطها موقع الجزائر - مدخلا فعلا إلى الأسواق الكبيرة (Matt Herbert, Gallien, 2020, p11)، وهو ما توضحه الخريطة رقم (01).

4. طبيعة التهديدات التي تخلقها تجارة وتهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية على الأمن الوطني الجزائري:

تمثل تجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية تهديدا أمنيا عالي المستوى نتيجة تشابكها مع عصابات تجارة الأسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل، مما يزيد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة (براك، ساحلي، 2018، ص 187)، فعن تلك العلاقة المتقاطعة والتشابكية بين تجارة وتهريب المخدرات والإرهاب؛ تملك تجارة المخدرات القدرة على توفير تمويلات مالية إضافية للجماعات الإرهابية، ففي منطقة الساحل الإفريقي يقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتعاون مع تجار المخدرات والمهربين والعناصر الإجرامية الأخرى، أين يقوم ذلك التنظيم بممارسة الابتزاز والمطالبة بالأموال والمعدات والأسلحة من المهربين، وفي المقابل يقوم ذلك التنظيم بحماية المهربين في نوع ما يمكن تسميته بـ "الشرطة الإسلامية" في طرق التجارة التقليدية، فهو يعمل على التعاقد مع تجار المخدرات وتوفر الأمن والخدمات اللوجستية لقوافل الكوكايين في أمريكا اللاتينية (Le Djihadisme – Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité, 2020).

ويمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يمس منطقة المغرب العربي عموما والجزائر بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والانعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي في المنطقة من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات مما يصيب تلك المجتمعات في عمقها الاجتماعي (صايح، 2017، ص 380).

لقد أصبح تهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية الجزائرية بمثابة اقتصاد مواز، حيث تتمتع العصابات بقدرات مالية ضخمة تعمل بها على تجنيد المزيد من المتعاونين، الأمر الذي ساهم في تنامي شبكات تجارة وتهريب المخدرات داخل وعبر الحدود الجزائرية خاصة في ظل الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط واعتماد الحكومة سياسة التقشف، وتجميد

الوظائف مما زاد في نسبة معدل البطالة التي بلغت 12% في سبتمبر 2017 ونسبة نمو لم تتعد 2.2% حسب بيانات صندوق النقد الدولي لنفس الفترة (براك، ساحلي، 2018، ص 183).

ويعتبر زعزعة الأمن المجتمعي من بين التهديدات التي تخلقها تجارة وتهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية، وذلك من خلال تحول الجزائر إلى سوق استهلاكي واسع للمخدرات بعدما كانت منطقة عبور، لاسيما وأن 27% من كمية المخدرات التي تعبر مناطقها الحدودية توجه نحو السوق الداخلي، وبالأخص في تلك المناطق الحدودية التي تلقى تهميشا تنمويا من قبل مخططات التنمية المعدة من قبل الحكومة والتي يعاني جل شبابها البطالة، إذ يستهلك منهم 50% القنب الهندي و40% منهم الأقراص المهلوسة، و10% المخدرات الصلبة (الكوكايين، الهيروين، والكراك)، وتشير إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لسنة 2017 أن نسبة المدمنين في الوسط التربوي يبلغ ما نسبته 13%، ولم يتوقف الأمر عند هذا حد التهريب والمتاجرة بالمخدرات بل تعداه إلى إنتاجها في الداخل، ويتعلق الأمر بزراعة نبات القنب والأفيون، مما يجعل الجزائر منطقة عبور وسوق استهلاكي ومنتج للمخدرات (براك، ساحلي، 2018، ص 187)، كما ساهم الارتفاع الكبير في تهريب المؤثرات العقلية والأدوية الاصطناعية المخدرة عبر الحدود إلى وقوع العديد من حوادث جرائم العنف التي يرتكبها عدد متزايد من الشباب تحت تأثير حبوب الأمفيتامين (Rivotril)، وتشكل تلك المؤثرات والعقاقير العقلية، التي تدخل السوق الجزائرية عبر الحدود الجنوبية للبلاد وغيرها من موانئ الدخول (Boukhars, 2021)، ثاني أكبر فئة من حيث المضبوطات حسب النسب المشار إليها أعلاه.

ويذكر أن تجار المخدرات تحولوا إلى مرحلة خطيرة على صعيد استعمال الأسلحة الثقيلة لمواجهة مصالح الأمن الجزائرية التي تقف في وجههم، حين محاولاتهم لنقل وتهريب المخدرات إلى الجزائر قبل تمريرها إلى الشرق الأوسط وأوروبا، وفي هذا الصدد قد أكد مدير الأمن العام بقيادة الدرك الوطني العقيد "محمد الطاهر بن نعمان" في تصريح له، أن شبكات تهريب المخدرات حاولت في 10 مرات متتالية خلال سنة 2013، استعمال قوة السلاح لتمير شحنات كبيرة من المخدرات في ولايتي "بشار" و"تندوف" الحدوديتين بين المغرب والجزائر، وفي ولاية "أدرار" الحدودية مع مالي، وتجدر الإشارة إلى أن شبكات التهريب مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومجموعات مسلحة أخرى تنشط في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن تلك الشبكات تدفع الضرائب لمسلحي التنظيمات الإرهابية من أجل تأمين الطرق في الصحراء لشحنات المخدرات المهربة (الحياني، 2013).

ومع تزايد نشاط تهريب المخدرات بشكل متفاقم، فإن السلطات الجزائرية قد وضعت أربعة أجهزة أمنية تعمل على مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها، وهي المديرية العامة للأمن الوطني (تتبع وزارة الداخلية)، وقيادة الدرك الوطني، وهي قوة أمنية شبه عسكرية (تتبع وزارة الدفاع)، إضافة إلى المخابرات، بفرعها: مديرية المصالح الأمنية ومديرية أمن الجيش (تابعة لوزارة الدفاع) (تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب، 2017، ص 20)، من أجل الحد من دخول هذه السموم إلى داخل الجزائر لما لها من تأثيرات أمنية ومجتمعية.

ورغم تلك الأجهزة الأمنية إلا أنه ومن أجل الحد من تجارة وتهريب المخدرات في المناطق الحدودية والتي تعتبر مناطق ظل نظرا لتهميشها تنمويا، لا بد من العمل على خلق وتفعيل التنمية المحلية والشاملة والمتوازنة في كل الولايات الجزائرية الحدودية وخاصة في المناطق العميقة والداخلية التي تعاني التهميش، بتبني ميكانيزمات التوزيع العادل للثروة والذي يساهم في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة التي تعتبر الهاجس الأكبر (كلاع، 2020، ص 12)، من منطلق أنها توفر مناخا خصبا لتكاثر تجار تهريب المخدرات بأنواعها وكذا الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الوطني والمجتمعي على حد سواء.

الخاتمة:

لقد تفاقمت تجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود الوطنية بشكل كبير مشكلة بذلك تهديد لا تماثلها يضاف إلى بقية التحديات الأخرى التي تهدد الأمن الوطني والمجتمعي، وقد استغلت شبكات التهريب عزلة تلك المناطق وتهميشها في البرامج التنموية من أجل استغلال شباب وأهالي تلك المناطق وربطهم في شبكات تهريب بما يُدر عليهم مكاسب مالية كسبيل ومزدر للعيش، ولذلك تعتبر التنمية المستدامة والشاملة في مناطق الظل الحدودية أولوية لا بد منها، تُوجب على الدولة والسلطات المحلية الاهتمام بها أينما اهتمام من أجل الحد من الجنوح نحو تجارة وتهريب المخدرات والتي لم يجد سكانها منها مفرا نظرا للظروف المعيشية القاسية في تلك المناطق.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- بحث منشور في دورية علمية (مقال)

- براك، صورية وساحلي، هشام (2018). "راهن القضايا الاقتصادية غير المشروعة على الحدود وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري: تهريب المخدرات (2013 – 2017) نموذجا". مجلة الاقتصاد والقانون، (ع 2)، ص ص 182-187.
- صايح، مصطفى (2017). "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط". مجلة الدراسات القانونية والسياسية. مجلد 2 (ع 5)، ص 380.

1- بحث منشور في أعمال مؤتمر أو ملتقى:

- كلاع، شريفة، (2020)، إبعاد التهديدات الأمنية من خلال سياسة الإزاحة للخارج في منطقة شمال إفريقيا: حدود الفاعلية، الملتقى الوطني: إشكاليات التهريب عبر الحدود في منطقة المغرب العربي"، المنظم من قبل: فرقة بحث الأبعاد الأمنية في العلاقات الجزائرية الإفريقية، بالتعاون مع مخبر الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، يوم 12 فيفري 2020، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

2- مواقع الانترنت:

- الكبير، نور الحياة، (2015)، الحدود الجزائرية المالية - هكذا تهرب المخدرات والأسلحة، 12 فيفري 2015، تاريخ الاطلاع: (2021/02/17)، تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/37pMZcB>
- غانم، داليا، (2020)، المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته، 18 سبتمبر 2020، مركز مالكوم كير - كارينجي للشرق الأوسط، تاريخ الاطلاع: (2021/01/21)، تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3bejSdh>

- لحياني، عثمان، (2013)، تقرير يكشف تدفقا رهيبا للمخدرات على الجزائر من المغرب، 18 جوان 2013، تاريخ الاطلاع: (2021/02/17)، تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/37nWrNy>
- (2017)، "تجارة المخدرات تزدهر في صحراء شمال إفريقيا تحت حماية الإرهاب"، 11 أبريل 2017، صحيفة العربي، لندن، السنة 39، ع. 10599، ص. 20، مقال منشور أيضا في صفحتها الإلكترونية، تاريخ الإطلاع: (2021/02/17)، تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3qtHkK0>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-OUVRAGE

- Herbert, Matt and Gallien, Max (2020). A Rising Tide: Trends in production, trafficking and consumption of drugs in North Africa, Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

2- site internet

- Boukhars, Anouar (2019, March 19). "Barriers Versus Smugglers: Algeria and Morocco's Battle for Border Security", Carnegie Endowment for International Peace, Retrieved in: (20/02/2021), Retrieved from: <https://bit.ly/37TQUi2>
- (April 2017). "Djihadisme – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité", Retrieved in: (25/02/2020), Retrieved from: voir le lien: <https://bit.ly/300DIJw>